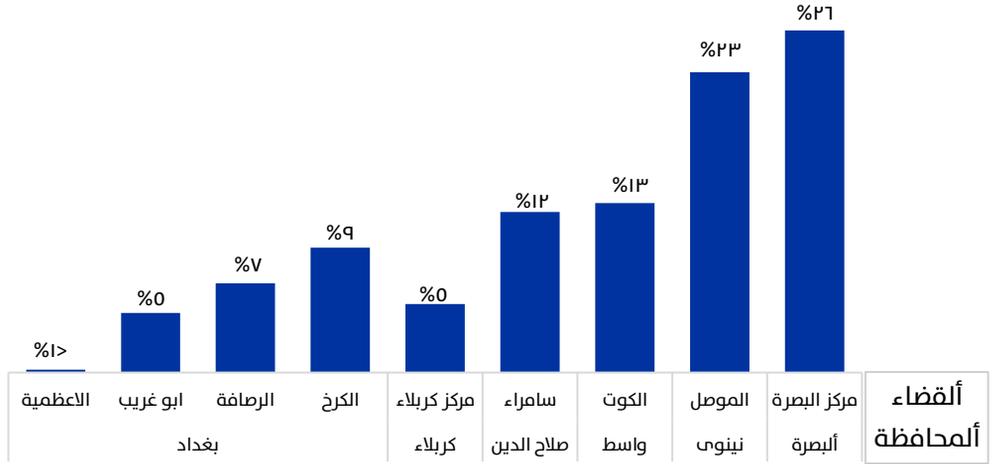
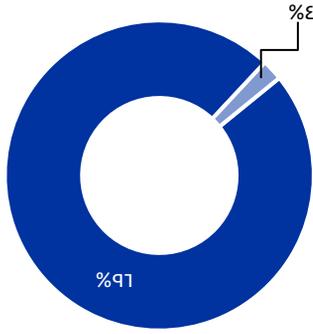


المحافظات والأقضية والنواحي للعائلات التي تم إخلاؤها

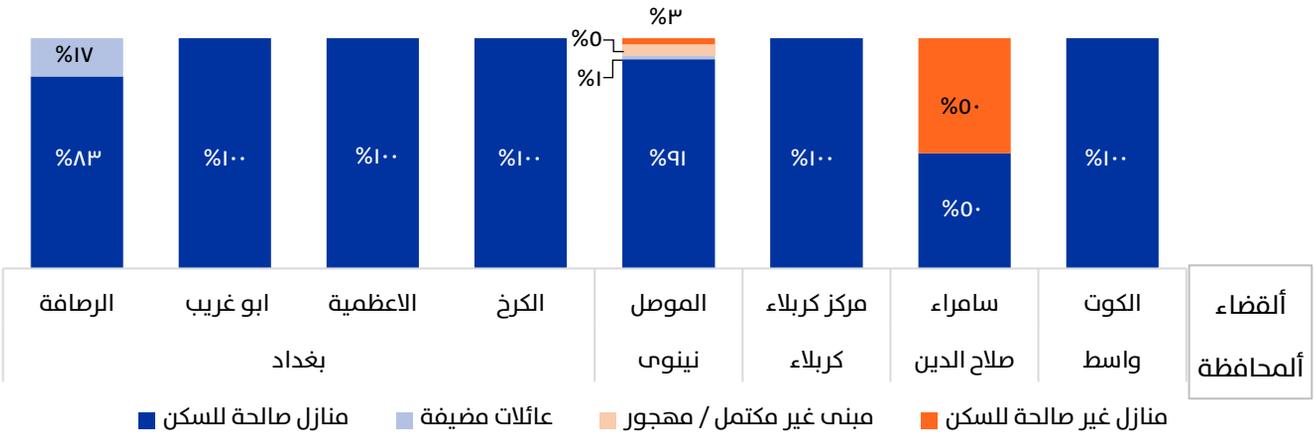
حالة الإخلاء للعائلات



تم إخلاء فقط ٤ في المائة من العائلات المعرضة للخطر (٤٤٣ أسرة) مع إخلاء ٢٠٨ أسرة إضافية منذ الجولة السابقة. ستة وعشرون في المئة تم إخلاؤهم من قضاء البصرة في محافظة البصرة، في حين تم إخلاء ثلاثة وعشرين في المئة من قضاء الموصل في محافظة نينوى. في محافظة بغداد، تم إخلاء ٢١ في المئة من إجمالي العائلات المتضررة، معظمهم من أقضية الكرخ والرصافة (١٦%). بالإضافة إلى ذلك، تم إخلاء عدد أقل من العائلات من قضاء الكوت في محافظة واسط (١٣%)، قضاء سامراء في محافظة صلاح الدين (١٢%)، وقضاء كربلاء في محافظة كربلاء (٥%).

وقد تم إخطار العائلات المتبقية (٩٦%) بطرق مختلفة. حيث في موقعين، أخذت الشرطة هويات العائلات وأجبرتهم على التوقيع على تعهد مكتوب للإخلاء. وفي مناطق أخرى مثل قضاء الموصل، تم إخطار العائلات رسمياً بوثيقة من إدارة القضاء. وفي أماكن أخرى، تم إخطار بعض العائلات شفهيًا أو بدون موعد نهائي للإخلاء؛ وفي الحالة الأخيرة، أشارت الحكومة إلى أنها ستجد مواقع بديلة لهذه العائلات.

نوع المأوى حسب المحافظة والأقضية والنواحي



قام فريق مصفوفة تتبع النزوح بتعقب وصول ٤٠١ عائلة من أصل ٤٤٣ من العائلات التي تم إخلاؤها، وانتقلت معظم العائلات إلى مناطق أخرى ضمن نفس الناحية.

في حي المثنى، قضاء سامراء في محافظة صلاح الدين، اضطرت ٣٦ عائلة (٥٠% من إجمالي الوافدين إلى محافظة صلاح الدين) إلى مغادرة منازلها غير الرسمية والانتقال إلى منازل أخرى ضمن نفس الناحية. ولم تكن هذه المنازل ملكاً لهم أو صالحة للسكن فيها. أما نسبة ٥٠ في المائة المتبقية فقد إنتقلوا ضمن نفس الناحية أيضاً وفي منازل لا يملكونها، ولكن كانت منازلهم صالحة للسكن، على غرار جميع العائلات التي انتقلت إلى محافظتي كربلاء وواسط.

في محافظة بغداد، تعيش جميع العائلات الوافدة إلى أقضية الكرخ والأعظمية وأبو غريب في ملاجئ صالحة للسكن. بالإضافة إلى ذلك، فإن ٨٣ في المئة من العائلات الوافدة إلى قضاء الرصافة تقيم في ملاجئ صالحة للسكن، بينما يتم استضافة الـ ١٧ في المئة المتبقية من قبل أفراد عائلاتهم.

في قضاء الموصل، محافظة نينوى، انتقلت ٩١ في المئة من العائلات إلى منازل صالحة للسكن. أما بالنسبة للعائلات المتبقية (٩%)، فهي تقيم في مباني غير مكتملة أو مهجورة، أو في منازل لا تملكها، أو في ملاجئ غير صالحة للعيش.

المنهجية

أطلقت مصفوفة تتبع النزوح (DTM) التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في العراق أداة تتبع الطوارئ في ٢٠٢٣ في أيلول ٢٠٢٣ لفهم عدد الأشخاص المشاركين في الحركة وخصائصهم الرئيسية. يتم جمع البيانات من قبل فرق التقييم والاستجابة السريعة التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (RARTs) وفريق الحلول المستدامة من خلال المخبرين الرئيسيين الذين يشملون الشرطة المحلية ومديرية البلدية.